حوليات آداب عين شمس (عدد خاص ٢٠١٩)
http://www.aafu.journals.ekb.eg//
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

الوصف النحوي القديم والاستعمال اللغوي الحديث في بناء الجملة الاسمية

نايل عبد الحميد العويمر*

باحث ماجستير في قسم اللغة العربية وآدابها

المستخلص

يدور هذا البحث حول بناء الجملة الاسمية بين الوصف النحوي القديم والاستعمال اللغوي الحديث والإستئناس بآراء النحاة القدماء والمحدثين في بنية الجملة الاسمية ٠فالبحث يدرس الجملة الاسمية بأنواعها المختلفة وحالاتها المتعددة، محاولاً تتبع وتقصي بنية الجملة الاسمية قديما وحديثا، وبيان أهم ما قرره اللغويون قديما واتفقوا عليه حول بنية الجملة الاسمية، وما رافقها من تغيير وجدل النحاة في بنيتها من حيث التقديم والتأخير والحذف، ثم عرض لأهم الآراء لمجموعة من الدارسين المهتمين بدراسة الجملة الاسمية من حيث أهميتها وتقسيمها وإن اختلفت وجهات نظرهم .

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٩.

تمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

تعتبر الجملة الاسمية من أهم القضايا شيوعا من ناحية بنيتها، لأن الجملة الاسمية تتميز بالثبوت وهذا الثبوت تحول إلى تغيير وجدل النحاة من حيث التقديم والتأخير والحذف في بنيتها عند النحويين الأوائل، وذلك لغرض بلاغي أو الاهتمام بتقديم المسند على المسند إليه، واهتمام مجموعة من الدارسين المحدثين بدراسة الجملة الاسمية من حيث أهميتها واختلاف تقسيماتهم باختلاف وجهاتهم في البحث، وغايتهم منه، ومهما تعددت تقسيماتهم للجملة الاسمية، فإن فكرة الإسناد متضمنة في كل قسم، وربط هذه الأقسام بنوع المسند فيها، وتوضيح نظام الجملة الاسمية عند القدامى والمحدثين، وبيان ملامح التغيير في بناء الجملة الاسمية.

فالبحث يدرس الجملة الاسمية بأنواعها المختلفة وحالاتها المتعددة عند النحويين القدامى والمحدثين. إنَّ نواة الجملة هي الإسناد المفيد فائدة تامة، والرابط المعنوي الذي يربط جزأي

الجملة الاسمية: المسند إلية والمسند، وما رافقهما من آراء واختلافات في وجهات النظر.

فمعرفة بناء الجملة يكون بتحليلها تحليلاً لغوياً يكشف عن أجزائها، ويوضح عناصر تركيبها، وترابط بعض هذه العناصر ببعضها الآخر، بحيث تؤدي معنى مفيداً، ويبين علائق هذا البناء، ووسائل الربط فيه، والعلامة اللغوية الخاصة بكل وسيلة من هذه الوسائل، إذن في دراسة البناء ثمَّة ربط بين البناء اللغوي ودلاله التركيب٠

الوصف النحوي القديم لبناء الجملة الاسمية

المطلب الأول: الجملة الاسمية البسيطة:

الجملة الاسميَّة عند النحويِّين الأوائل هي التي تتكوَّن من المسند إليه – الاسم – والمسند، والمسند قد يأتي اسمًا أو فعلًا، وإذا وقع المسند اسمًا فالغالب أن يكون وصفًا، نحو: (زيدٌ قائمٌ)، ونحو قوله تعالى: **{وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ}** [البقرة ١٩/٢]، ونحو: (زيدٌ قامَ)، والإسناد هو الرابط المعنويُّ الذي يربط جزأي الجملة الاسميَّة: المسند إليه والمسند. وقد فطن النحويُّون القدامى إلى أهمِّية هذا القانون اللغويّ، فيرى سيبويهِ (ت١٨٠هـ) أنَّ المسندوالمسند إليه هما «ما لا يُغْني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلِّم منه بُدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه، وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك»؛ فسيبويهِ يرى أنْ لا بدَّ للاسم الأوَّل (المبتدأ) من الثاني، أو الآخر على حسب تعبيره (الخبر).

أوضح المبرِّد (ت٢٨٥هـ) وابن السرَّاج (ت٣١٦هـ) أهمِّية الترابط بين ركني الجملة الاسميَّة، فذكر المبرِّد أن المبتدأ والخبر «ما لا يستغني كل واحد عن صاحبه»، وبيَّن ابن السرَّاج حاجة كل طرف الماسَّة إلى وجود الآخر؛ إذ ذكر أنَّ المبتدأ «لا يكون كلامًا تامًّا إلا بخبره».

ومن ناحية الجانب التركيبيِّ الإسناديِّ يجب أن يُسْنَدَ إلى المبتدأ شيءٌ؛ وذلك بجعله «أولًا لثانٍ يكون الثاني خبرًا عن الأوَّل، ومسندًا إليه»، فيصير الخبر «كلّ ما أسندته إلى المبتدأ أو حدَّثت به عنه»، فيكون خبر المبتدأ هو «الابتداء في المعنى».

وبذلك، فإنَّ جملة (زيدٌ منطلقٌ) تُعَدُّ جملة اسميَّة عند النحويِّين جميعًا، فالأوَّل مبتدأ، والثاني خبر، وأهمُّ شروطها: أن يكون هذا المبتدأ معرفة، قال المبرِّد مؤكّدًا أوَّلية التعريف أو ما قاربه من النكرات: «فأمَّا المبتدأ فلا يكون إلا معرفة، أو ما قارب المعرفة من

النكرات، ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم، أو رجل ظريف، لم تفد السامع شيئا، ولو قلت: خير منك جاءني، أو صاحب لزيد عندي، جاز وإن كانا نكرتين، وصار فيهما فائدة؛ لتقريبك إيّاهما من المعارف»، أمَّا الخبر في هذه الجملة فهو الابتداء في المعنى، قال سيبويهِ: «واعلم أنَّ المبتدأ لا بدَّ له من أن يكون المبنيُّ عليه شيئا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان، فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإن المبنيَّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق، ارتفع عبد الله؛ لأنه ذكر ليبني عليه المنطلق، وارتفع المنطلق؛ لأن المبني على المبتدأ بمنزلته».

أمَّا جملة (زيدٌ قامَ) فقد اختُلف في حقيقتها، فذهب البصريُّون إلى أنَّها اسميَّة مبتدؤها (زيد)، وخبرها الجملة الفعليَّة من الفعل (قام) وفاعله الضمير المستتر؛ وذلك لأنَّهم لا يقرُّون تقديم الفاعل على الفعل، ويؤكّد المبرِّد ذلك بقوله: «فإذا قلت (عبدُ الله قامَ) فـ(عبد الله) رُفع بالابتداء، و(قام) في موضع الخبر، وضميره الذي في (قام) فاعل.

وذهب الكوفيُّون إلى أنَّ الجملة المبدوءة باسمٍ بعدَهُ فعلٌ، نحو: (زيدٌ قامَ)، ليست جملة اسميَّة، وإنَّما هي جملة فعليَّة تقدَّم فيها الفاعلُ على فعله.

المطلب الثاني: الجملة الاسمية المنفية:

النفيُ نقيضُ الإثبات، وهو من العوارض المهمَّة التي تَعْرِض للجملة الاسميَّة، فيُفيد عدمَ ثبوتِ نسبةِ المُسْنَدِ إلى المسنَدِ إليه؛ يقول ابن يَعِيش: «اعلمْ أنَّ النفي إنَّما يكون على حسب الإيجاب؛ لأنَّه إكذابٌ له، فينبغي أن يكون على وفق لفظه، لا فرق بينهما، إلا أنَّ أحدهما نفيٌ والآخَرَ إيجابٌ»؛ هذا يعني أنَّ النفي يَعْرِضُ للجملة الاسميَّة الموجبة فيكون إكذابًا لها، محوِّلاً إيَّاها من الإيجاب إلى نقيضه، ومغيِّرًا في أواخر ركنيها، من حيث إنَّ دخول النفي يُحْدِثُ تأثيرًا إعرابيًّا.

أولًا الجملة الاسمية المنفية بـ(ليس):

تدخل (ليس) على الجملة الاسميَّة المؤلَّفة من المبتدأ والخبر، ويكون معناها نفيَ مضمونِها في الحال، وأوضح ابنُ يَعِيش المرادَ بنفي (ليس) مضمونَ الجملة في الحال، قال: «اعلمْ أنَّ (ليس) فعلٌ يدخل على جملة ابتدائيَّة، فيَنْفيها في الحال، وذلك أنَّك إذا قلت: «زيدٌ قائمٌ» ففيه إيجابُ قيامِه في الحال، وإذا قلت: «ليس زيدٌ قائمًا» فقد نفيت هذا المعنى».

تدخل (ليس) على الجملة الاسميَّة، فترفع المبتدأ، ويسمَّى اسمَها، وتنصبُ الخبر، ويسمَّى خبرَها، نحو قوله تعالى: {لَيْسُوا سَوَاءً} [آل عمران ١١٣/٣]. وذكر ابن عقيل في المساعد أنَّ من استعمالات (ليس) مجيءَ اسمِها نكرةً محضة، نحو: «ليس أحدٌ قائمًا»، وذلك لأنَّ النفي من مسوِّغات الابتداء بالنكرة، وليس موضوعًا له.

وذكر ابن يَعِيش وابن هشام أنَّ حرف الجرِّ الزائد (الباء) قد يدخل على خبرها للتوكيد، نحو قولك: «ليس زيدٌ بقائمٍ»؛ ونحو قوله تعالى: {أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ} [الزمر ٣٦/٣٩]، فقد جيء بـ(الباء) لتوكيد النفي؛ لأنَّ المخاطب ربَّما يتوهَّم الكلامَ موجَبًا لعدم سماعه النفيَ في أوَّل الكلام، فإذا جيء بـ(الباء) ارتفع التوهُّم. ومنه قول الشاعر:

فلسْـــــتُ بآتِيـــــهِ ولا أســـــتطيعهُ وَلاكِ اسـقِني إنْ كـــان مــاؤكَ ذا فَضْـــلِ

والتقدير: ليس زيدٌ قائمًا، أليس اللهُ كافيًا عبدَه، فلستُ آتِيَهُ؛ و(الباء) زائدة لتوكيد النفي.

وإذا عطف على خبر (ليس) المجرورِ بـ(الباء)؛ جاز في المعطوف الجرُّ حملاً على اللفظ، والنصبُ حملاً على المحلّ. وذلك قولك: «ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً»، ومنه قول عُقيبة الأسديِّ:

مُعَاويَ؛ إنَّنا بَشَرٌ فأسْجِحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا

وقد تأتي (ليس) مهملة لا عمل لها؛ لانتقاض نفيها بـ(إلا)، نحو قولهم: «ليس الطِّيبُ إلا المِسْكُ» على لغة بني تميم. ويبدو أنَّ بني تميم في رفعهم خبرَ (ليس) المنتقض نفيُها بـ(إلا) قد حصروا معنى (ليس) في هذا الأسلوب في القصر والتوكيد.

غير أنَّ لبعض النحويِّين تأويلاتٍ عدَّةً في هذا الأسلوب، فذهب سيبويهِ إلى إجازة هذا الوجه على أنَّ في (ليس) إضمارًا.

وذهب أبو علي الفارسيُّ أنَّه يحتمل أمرين، هما:

١- أنَّ في (ليس) ضميرَ شأنٍ، و(الطِّيب) مبتدأ، و(المسك) خبره.

٢- أنَّ (الطِّيب) اسمُها، وأنَّ خبرَها محذوفٌ، تقديرُه: في الوجود، وأنَّ (المِسْك) بدلٌ من اسمها.

غيرَ أنَّ الرضيَّ وابنَ هشام ردَّا على القول الأوَّل، فأوضحا الذي يُبْطِلُهُ، فقال الرضيُّ: «ولا يطَّرد ذلك العذرُ؛ لوروده في كلامهم، نحو: «الطِّيبُ ليس إلا المِسْكُ» بالرفع». وقال ابن هشام: «ولو كان كما زعم لدخلت (إلا) على أوَّل الجملة الاسميَّة الواقعةِ خبرًا، فقيل: ليس إلا الطِّيب المسك». ومنه قول الشاعر:

ألا لـــيس إلا مـــا قضـــى اللهُ كـــائنٌ ومـــا يســـتطيعُ المـــرْءُ نفعًـــا ولا ضـــرَّا

أمَّا القول الثاني لأبي عليٍّ الفارسيِّ فقد تبعه فيه ابنُ مالك، فقال: «ويكون الاستغناء هنا بالبدل عن الخبر كالاستغناء به في نحو: «لا فتى ولا سيف إلا ذو الفقار».

وعلَّق الرضيُّ على تأويل الفارسيِّ بقوله: «ويشكل ذلك بلزوم حذف الخبر بلا سادٍّ مسدَّه».

وذهب أبو نزار الملقب بملك النحاة إلى أنَّ (الطِّيب) اسمها، و(المِسْك) مبتدأ محذوفٌ خبرُه، والجملة خبر (ليس)، والتقدير: إلا المسكُ أفْخَرُه.

وذهب الجمهور إلى عدم التأويل؛ لأنَّ هذه لغةٌ بعض العرب، ثَبَتَتْ عن أئمَّة العربيَّة، كعيسى بن عمرَ (ت١٤٩هـ) وأبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)؛ أي أنَّها حرفُ نفي لا عمل له.

وقد تأتي (ليس) حرفَ عطفٍ نافيًا للمفرد دون الجملة، وغيرَ محتاج إلى تقدير اسم وخبر. وقد ذهب إلى ذلك الكوفيُّون، واستدلُّوا بقول الشاعر:

أيـــن المَفَـــرُّ والإلـــهُ الغالـــبُ والأشْـــرَمُ المغلـــوبُ لـــيس الغالـــبُ

ثانيًا: الجملة الاسمية المنفية بـ(ما):

تُعَدُّ (ما) أداةَ نفي، تدخل على الجملة الاسميَّة، فتحوِّلها من الإثبات إلى النفي، ويصاحبها تغيير في الحركات الإعرابيَّة، فترفع الاسم بعدها وتنصب الخبر.

وقد ألحقها أهل الحجاز وأهل تهامة على قول الكسائيِّ (ت١٨٩هـ) بـ(ليس) في العمل، فجعلوا لها اسمًا مرفوعًا وخبرًا منصوبًا، وبلغتهم نزل القرآن، كقوله تعالى: {مَا هَذَا بَشَرًا} [يوسف ٣١/١٢]، و{مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ} [المجادلة ٢/٥٨]. ذلك أنَّهم لما رأوها في معنى (ليس) في جميع مواقعها، وأنَّ كلَّ واحدة منهما تُغْني عن صاحبتها؛ قالوا: «ما زيدٌ منطلقًا» كما يقولون: «ليس زيدٌ منطلقًا».

أمَّا بنو تميم فقد عَدُّوا (ما) غير مختصَّة، «فيُجْرونها مُجْرَى (أمَّا) و(هل)». وبذلك فهم يُهْمِلونها، وهو مقتضى القياس، فلا تستحقُّ عملاً؛ لأنَّ حقَّ العامل أن يمتاز من غير

العامل بأن يكون مختصًّا بالأسماء كحروف الجرّ، أو مختصًّا بالأفعال كحروف الجزم.

شروط إعمالها:

(١) ألا يتقدَّم خبرُها على اسمها، فإذا تقدَّم بطل عملُها، نحو قولك: «ما قائمٌ زيدٌ».

ذهب سيبويهِ والمبرِّد إلى أنَّ الخبر إذا تقدَّم على المبتدأ نحو قولهم: «ما قائمٌ زيدٌ»؛ فإنَّ المتقدِّم يكون مرفوعًا؛ لأنَّه يكون بمنزلة قولك: «قائمٌ زيدٌ»؛ أي: مبتدأ قُدِّم خبرُه. وذهب الفرَّاء إلى أنَّه يجوز نصبُه مطلقًا، فتقول: «ما قائمًا زيدٌ».

ذهب سيبويهِ والبصريُّون والفرَّاء إلى جواز دخول (الباء) في خبر المبتدأ بعد (ما) التميميَّة، نحو قولك: «ما زيدٌ بقائمٍ». قال سيبويهِ: «ومثل ذلك «ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأ به»؛ من قبل أنَّ (بشيءٍ) في موضع رفع في لغة بني تميم، فلما قبح أن تحمله على (الباء) صار كأنَّه بدل من اسم مرفوع، و(بشيءٍ) في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب».

وقال الفرَّاء: «وأمَّا أهل نجد فيتكلَّمون بـ(الباء) وغير (الباء)، فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العربيَّة».

وأيَّدهم في ذلك الجوازِ الأخفشُ والمبرِّد.

وردَّ ذلك الجوازَ أبو عليٍّ الفارسيُّ في أحد قوليه، والزمخشريُّ، وأكَّدا عدم جواز زيادة (الباء) في خبر المبتدأ بعد (ما) التميميَّة، وجوازَ دخولِه على خبر (ما) الحجازيَّة. وعلَّل الزمخشريُّ ذلك بأنَّك لا تقول: «زيدٌ بمنطلقٍ»، وذلك لأنَّهم لا يُعْمِلون (ما) في لغة تميم، فكانت الجملة مؤلَّفةً من مبتدأ وخبر.

وخالفهما في ذلك ابن يَعِيش وابن مالك والمراديُّ وابن هشام، فذهبوا إلى أنَّ زيادة (الباء) لا تختصُّ بخبر (ما) الحجازيَّة، بل تُزاد في خبرها وخبر (ما) التميميَّة.

ومنع الكوفيُّون ذلك مطلقًا على اللغتين الحجازيَّة والتميميَّة.

(٢) عدم انتقاض نفيها بـ(إلا)، فإن انتقض بطل عملها، ووجب الرفع، نحو قولهم: «ما أنت إلا مبعوثٌ»، ومنه قوله تعالى: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلا رَسُولٌ} [آل عمران ١٤٤/٣]، وقولُه تعالى: {مَا أَنْتُمْ إِلا بَشَرٌ مِثْلُنَا} [يس ١٥/٣٦]؛ أي أنَّ الجملة بعد دخول (إلا) عادت إلى الإثبات، ولم تعد منفيَّة.

وذهب سيبويهِ والبصريُّون إلى وجوب رفع خبر (ما) الواقع بعد (إلا) إذا كان صفة أو منزَّلاً منزلتَها، فالصفة نحو قولهم: «ما زيدٌ إلا قائمٌ»، والمنزَّل منزلتَه نحو قولهم: «ما زيدٌ إلا زهيرٌ».

وأجاز الأخفش في الخبر النصبَ إذا أدخلت (إلا) على الاسم، فقلت: «ما قائمًا إلا زيدٌ». وردَّ ذلك البصريُّون، وعدُّوا (زيدٌ) بدلاً من اسم (ما) محذوفًا، والتقدير: ما أحدٌ قائمًا إلا زيدٌ، فحُذِفَ (أحدٌ)، وأغنى البدل عن اسم (ما).

(٣) ألا يُزادَ بعدَها (إنْ)، فإن زيدت بطل عملُها، ووجب رفع الخبر، نحو قولهم: «ما إنْ موظَّفٌ خاملٌ»، ومنه قول الشاعر:

فمـــا إنْ طِبُّنـــا جُـــبْنٌ، ولكـــنْ مَنَايانـــــا ودَوْلـــــةُ آخَرينـــــا

هذا، وذهب البصريُّون إلى وجوب رفع الخبر في قولهم: «ما إنْ زيدٌ قائمٌ»؛ لأنَّ (إنْ) عندهم زائدة كافَّةٌ. وذهب الكوفيُّون إلى جواز النصب؛ لأنَّها عندهم حرف نفي جيء به لتأكيد النفي، نحو قولهم: ما إن أنتم ذهبًا ولا صريفًا.

(٤) عدم تقديم معمول الخبر على اسمها، كقول مزاحم بن الحارث العقيلي:
وقــالوا تعرَّفْهــا المنــازلَ مِــنْ مِنًــى وما كــلَّ مَــنْ وافــى مِنًــى أنــا عــارفُ

إلا إذا كان المعمول ظرفًا أو مجرورًا، فيجوز تقديمه، كقول الشاعر:
بأهْبــةِ حَــزْمٍ لُــذْ وإنْ كنــتَ آمنًــا فمــا كــلَّ حــينٍ مــن ثُــوالي مواليــا

(٥) ألاّ تتكرَّر (ما)، فإن تكرَّرت بطل عملُها، ووجب الرفع؛ لأنَّ نفي النفي إثبات، نحو قولهم: «ما ما زيدٌ ذاهبٌ»، على وجوب الرفع عند عامَّة البصريِّين، وذهب جماعة من الكوفيِّين إلى إجازة النصب في ذلك.

ثالثًا: الجملة الاسمية المنفية بـ(إن):

تدخل (إنْ) النافية على الجملة الاسميَّة فتحوِّلها من الإثبات إلى النفي. وهي تشبه (ما) في نفي الحال، وفي الدخول على المبتدأ والخبر، ونفي علاقة الإسناد بينهما. وهذا يعني أنَّها تعمل عمل (ما) الحجازيَّة، فتُحْدِثُ تأثيرًا إعرابيًّا فيما بعدها، فترفع الاسم وتنصب الخبر.

وقد اختلف النحاة في إعمال (إنْ) عملَ (ما) الحجازيَّة، فذهب الكسائيُّ وأكثرُ الكوفيِّين إلى إجازة أنْ تعمل (إنْ) عمل (ما)، وتبعهم المبرِّد وابن السرَّاج والفارسيُّ وابن جنِّي، وتابعهم ابن مالك وأبو حيَّان والمراديُّ وابن هشام.

ذهب الفرَّاء وأكثر البصريِّين إلى منع عملها بحجة عدم الاختصاص، واختاره ابن يَعِيش وابن عصفور (ت٦٦٩هـ) وابن الناظم (ت٦٨٦هـ) والرضيُّ والمالقيُّ (ت٧٧١هـ) والمغاربة.

وذكر المبرِّد أنَّ سيبويهِ لا يرى فيها إلا رفع الخبر؛ لأنَّها حرف نفي دخل على ابتداء كما تدخل (ألف) الاستفهام، فلا تغيِّره، وذلك كمذهب بني تميم في (ما).

وذهب ابن عصفور إلى أنَّه لا يجوز عملها إلا في الشعر، واستدلَّ بقول الشاعر:
إنْ هو مستوليًا على أحدٍ إلا على أضعفِ المجانينِ

وبذلك، فإنَّ (إنْ) النافية تدخل على المبتدأ والخبر، فلا يشترط فيهما أن يكونا نكرتين، بل قد يأتيان معرفتين، وسُمِعَ «إنْ أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلا بالعافية»؛ وسُمع «إنْ ذلك نافِعَكَ ولا ضارَّك». ويُبْطِلُ عملها انتقاضُ النفي، نحو قوله تعالى: {إنْ أُمَّهَاتُهُمْ إلاّ اللائي وَلَدْنَهُمْ} [المجادلة ٢/٥٨]، وقوله عزَّ وجلَّ: {إنْ أَنْتُمْ إلاّ بَشَرٌ مِثْلُنَا} [إبراهيم ١٠/١٤].

وتقدُّم الخبر على الاسم نحو قولهم: «إنْ مُسِيءٌ مَنْ أعتب».

رابعًا: الجملة الاسمية المنفية بـ(لات):

تختصُّ (لات) بنفي لفظ (الحين) أو ما يُرادفُه من ظروف الزمان، نحو: الساعة والأوان، نحو قوله تعالى: {كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوْا وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ} [ص ٣/٣٨]،

اختلف النحويُّون في حقيقة (لات)، ولهم في ذلك أقوال:

الأوَّل: مذهب الأخفش والجمهور، وهو أنها حرف نفي، أصلُه (لا)، ثم زيدت عليها (التاء).

الثاني: مذهب سيبويهِ، وهو أنَّها مركَّبة من (لا) و(التاء) في أصل وضعها.

الثالث: مذهب ابن أبي الربيع، وهو أنَّ أصلها (ليس)، ثم قلبت (ياؤها)، وأبدلت (سينُها) (تاءً).

الرابع: مذهب أبي ذرٍّ الخشني، وهو أنَّها في الأصل فعلٌ ماضٍ بمعنى (نقص)، من قوله تعالى: {لا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا} [الحجرات ١٤/٤٩]، فإنَّه يقال: لاتَ يَلِيتُ، ثم استعملت للنفي.

الخامس: مذهب أبي عبيدة وابن الطراوة، وهو أنَّها كلمة وبعض كلمة، ذلك أنَّها (لا) النافية نفسُها، و(التاء) زائدةٌ في أوَّل لفظ (الحين) الذي بعدها.

وعند مجيء (التاء)، سواء أكانت من أصل (لات)، أم كانت مزيدة عليها، أم كانت مزيدة على اسم الزمان بعدها؛ فإنَّ الأقرب إلى الصواب – في رأي الباحث – أن تكون (لات) حرفًا، والقولُ بفعليَّتها– كما هو مذهب أبي ذرٍّ الخشني– لا دليل على أن لات التي نحن بصدد دراستها فعل كما أوردها أبو ذر الخُشني.

عملها:

(لات) حرفٌ يفيد النفي، ويدخل على الجملة الاسميَّة، فيحوِّلها من الإثبات إلى النفي، والاسمُ الذي يأتي بعدها مفرد منصوب في الاستعمال الشائع، ويأتي مرفوعًا في الاستعمال القليل. وبذلك اختلف النحويون في عملها، ولهم في ذلك مذاهب:

ذهب سيبويهِ والجمهور إلى أنَّها تعمل عمل (ليس)، ولكنَّها تختصُّ في لفظ الأزمان، قال سيبويه: «كما شبَّهوا بـ(ليس) (لات) في بعض المواضع، وذلك مع (الحين) خاصَّة، لا تكون (لات) إلا مع (الحين)، تضمر فيها مرفوعًا».

فإذا جاء الاسم بعدها مرفوعًا؛ فالمرفوع اسمها، وخبرُها محذوف، وقد قُرِئ قولُه تعالى: {وَلاتَ حِينُ مَنَاصٍ} بالرفع، على تقدير: لات حينُ مناصٍ لهم، أو: لات حينُ مناصٍ حاصلاً. ورفع اسم (لات) قليل، ولهذا قال سيبويهِ: «وزعموا أنَّ بعضهم قرأ {وَلاتَ حِينُ مَنَاصٍ}، وهي قليلة».

وإذا جاء الاسم بعد (لات) منصوبًا، نحو قوله تعالى: {فَنَادَوْا وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ} فاسمها المرفوع محذوف، تقديره عندهم: لاتَ الحينُ حينَ مناصٍ. ونصبُ اسم (لات) كثير.

وذهب الأخفش إلى أنَّ (لات) لا تعمل شيئًا، بل الاسم الذي بعدها إن كان مرفوعا فمبتدأ خبره محذوف، والتقدير عنده في الآية الكريمة السابقة على قراءة الرفع: ولات حينُ مناصٍ كائنٌ لهم. وإن كان منصوبا فمفعول به لفعل محذوف، والتقدير عنده في الآية الكريمة السابقة: لا أرى حينَ مناصٍ.

وذهب أبو حيَّان إلى ما ذهب إليه الجمهور، وهذا ظاهر في كلامه، حيث قال: «فإذا كان الظرف منصوبا فهو خبرها، والاسم محذوف، وإذا كان مرفوعا فهو اسمها، وخبرها محذوف، ولم يسمع بالاسم والخبر ملفوظا بهما معا».

اسمها وخبرها:

اتَّفق النحويُّون على أنَّهم لم يسمعوا الجمع بين اسم (لات) وخبرها، بل الواجب حذفُ أحدهما، والأكثر أن يحذف اسمها، ويبقى خبرها، كقوله تعالى: {وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ} [ص ٣/٣٨]، والتقدير: ولات الحينُ حينَ مناص. ويندر حذفُ خبرها وبقاءُ اسمها، كقراءة بعضهم {وَلاتَ حِينُ مَنَاصٍ} بالرفع، والتقدير: ولات حينُ مناصٍ حينًا لهم.

خامسًا: الجملة الاسمية المنفية بـ(لا):

تدخل (لا) على الجملة الاسمية المؤلفة من المبتدأ والخبر، فتنفي علاقة الإسناد بينهما، وتُحْدِث تأثيرا إعرابيا. وهي في ذلك نوعان: (لا) النافية للجنس، و(لا) العاملة عمل (ليس).

النوع الأول: (لا) النافية للجنس:

وهي من الحروف العاملة عمل (إنَّ)، وتختصُّ بنفي الجنس؛ أي نفي الخبر عن جميع أفراد الجنس الواقع بعدها، على سبيل الاستغراق والشمول. وتسمَّى (لا) التبرئة؛ لأنَّها تدلُّ على تبرئة المتكلِّم وتنزيهه عن الخبر. وتدخل على الجملة الاسميَّة المؤلَّفة من المبتدأ والخبر، فتنفي علاقة الإسناد بينهما، وتُحْدث فيهما تأثيرًا إعرابيًّا كالذي تحدثه (إنَّ)، فتنصب الاسم بعدها، وترفع الخبر، نحو: «لا صاحبَ جودٍ ممقوتٌ».

اسمها:

اسم (لا) في هذا الضرب نوعان: معرب ومبنيّ.

الاسم المعرب:

يكون اسم (لا) معربًا منصوبًا في حالتين:

إحداهما: أن يكون مضافًا، نحو: «لا صاحبَ برٍّ ممقوتٌ» و«لا فاعلَ عُرفٍ مذمومٌ»، ونحو قول المتنبِّي:

فـلا ثـوبَ مَجْـدٍ غيـرُ ثـوبِ ابـن أحْمـدٍ علـــى أحـــدٍ إلاّ بلـــوْمٍ مُرقَّـــعُ

والأخرى: أن يكون شبيهًا بالمضاف، وهو ما اتَّصل به شيءٌ من تمام معناه، إمَّا مرفوعًا به، نحو: «لا قبيحًا فعلُه ممدوحٌ»؛ أو منصوبًا به، نحو: «لا طالعًا جبلاً حاضرٌ»؛ أو مخفوضًا بجارٍّ متعلّق به، نحو: «لا خيراً من زيدٍ عندنا»، وقول أبي الطيِّب:

قِفـــا قلـــيلاً بهـــا علـــيَّ فـــلا أقـــلَّ مـــن نظـــرةٍ أُزَوِّدُهـــا

الاسم المبنيّ:

يكون اسم (لا) مبنيًّا إذا كان مفردًا؛ أي: ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، ويكون بناؤه على ما ينصب به لو كان معربًا، فيبنى على الفتح إن كان مفردًا أو جمع تكسير، نحو: «لا رجلَ» و«لا رجالَ»، ونحو قوله تعالى: {قالَ لا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمُ اليَوْمَ} [يوسف ٩٢/١٢]، وقوله عزَّ وجلَّ: {يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لاَ مُقَامَ لَكُمْ} [الأحزاب ١٣/٣٣].

ويبنى على الكسر إن كان جمع مؤنَّث سالمًا، نحو قول الشاعر:

لا ســـابغاتٍ ولا جـــأواءَ باســـلةً تَقِـــي المَنُـــونَ لـــدى اســـتيفاءِ آجـــالِ

وقول سلامة بن جندل السعديّ:

إنَّ الشَّـــبابَ الَّـــذِي مَجْـــدٌ عواقِبُـــه فِيْـــهِ نَلَـــذُّ، ولا لَـــذَّاتِ للشَّـــيبِ

روي بكسر التاء في (لذَّات) وفتحِها.

ويبنى على الياء إن كان مثنى أو جمع مذكر سالمًا، نحو قولك: «لا رجلين» و«لا مسلمِين عندنا»، وقول الشاعر:

تَعـــزَّ فَـــلاَ إلْفَـــيْنِ بـــالعيْشِ مُتْعَـــا ولكـــن لـــورَّادِ المَنُـــوْنِ تتـــابُعُ

خبرها:

خبر (لا) مرفوع، ولا خلاف في أنَّ (لا) هي الرافعةُ له عند عدم التركيب، فإن ركّبت مع الاسم المفرد فهي الرافعة له أيضًا عند الأخفش والمازنيِّ والمبرِّد والسيرافيِّ

وغيرهم؛ وذلك لأنَّها داخلة على المبتدأ والخبر، فهي تقتضيهما جميعًا، وما اقتضى شيئين وعَمِلَ في أحدهما عَمِلَ في الآخر.

وذهب سيبويه إلى عدم عمل (لا) في الخبر لضعف شبهها بـ(إنَّ) في حالة التركيب؛ لأنَّها صارت كجزء كلمة، وإنَّما عملت في الاسم لقربه، بخلاف (إنَّ) المشبَّهة بالفعل نصبت ورفعت كالفعل، و(لا) هذه لا تشبه الفعل، فجرت مجرى الحروف الناصبة للفعل، نحو: (أن) و(لن)، وهي لا ترفع شيئًا، كذلك هذه.

وذكر ابن هشام في المغني أنَّ سيبويه يرى أنَّ المركبة لا تعمل في الاسم.

وذهب الكوفيُّون إلى أنَّ الخبر عندهم مرفوع بالمبتدأ على ما كان، وهي قاعدتهم في (إنَّ) وأخواتها.

حذف خبرها:

يكثر حذف الخبر عند الحجازيِّين إذا لم يُجْهَلْ، نحو قوله تعالى: (لا إلهَ إلاَّ اللهُ) [الصافَّات: ٣٥/٣٧]، ونحو قولنا: "لا حولَ ولا قوَّةَ إلا بالله" و"لا فتى إلا عليٌّ"؛ أي أنَّ حذفَ خبر (لا) النافية للجنس يكثر إذا كان مع (إلا) ؛ والمعنى: "لا إله في الوجود إلا الله"، "لا حول ولا قوَّة في الوجود إلا بالله"، "لا فتى في الوجود إلاَّ عليٌّ".

وذهب بعض النحويِّين إلى أنَّ بني تميم لا يثبتون خبر(لا) النافية للجنس إلاَّ إذا كان ظرفًا أو مجرورًا؛ قال الرضيُّ: "قوله: وبنو تميم لا يثبتونه إلا إذا كان ظرفًا ؛قال الجزوليُّ: بنو تميم لا يلفظون به إلاَّ أن يكون ظرفًا. قال الأندلسيُّ: والحقُّ أنَّ بني تميم يحذفونه وجوبًا إذا كان جوابًا، أو قامت قرينة غير السؤال دالَّة عليه، وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأسًا؛ إذ لا دليل عليه، بنو تميم إذن كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به. فعلى هذا القول يجب إثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم، مع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز.

وواضح أنَّ بني تميم يحذفون خبر (لا) وجوبًا مع وجود قرينة تدلُّ عليه وترشد إليه، ويثبتونه عند غيابها.

النوع الثاني: (لا) العاملة عمل (ليس):

تدخل (لا) العاملة عمل ليس على الجملة الاسميَّة، فتنفي علاقة الإسناد في جملة المبتدأ والخبر نفيَ إفرادٍ، وتسمَّى (لا) التي لنفي الوحدة، وتُحْدِثُ في عنصري الجملة الإسناديَّيْن تأثيرًا إعرابيًّا كالذي تُحْدثه (ليس)؛ أي أنَّها ترفع الاسم وتنصب الخبر. وعزا بعض النحويِّين - منهم ابن هشام - هذا التأثير الإعرابيَّ الذي تُحْدِثُه، إلى لهجة أهل الحجاز. وأوضح ابن هشام أنَّ (لا) هذه عند بني تميم مهملة، لا تحدث أيَّ تأثير إعرابيٍّ، وواجب تكرارها.

وقد اختلف النحويُّون في إعمال (لا) عمل (ليس)، فذهب سيبويه إلى جواز إعمالها عمل (ليس)، ولكنَّ عملها عنده قليل، وبشرطِ أن تعمل في النكرات، حيث قال: «وقد جُعلتْ؛ أي (لا)، وليس ذلك بالأكثر، بمنزلة (ليس)، وإن جعلتها بمنزلة (ليس) كانت حالها كحال (لا)، في أنَّها في موضع ابتداءٍ، وأنَّها لا تعمل في معرفة». ومن ذلك قول سعد بن مالك:

مَـــنْ صَـــدَّ عَـــنْ نِيْرَانِهَـــا فَأَنَـــا ابـــنُ قَـــيْسٍ لاَ بَـــرَاحُ

ولهذا خُصَّ عملها بالشعر، وذلك لضعف شبهها بـ(ليس)، قال ابن هشام: «إنَّما ضعف شبه (لا) بـ(ليس) لأنَّ (ليس) لنفي الحال و(لا) لنفي المستقبل، وقد حقَّق هذا أنَّهم لا يُعْمِلونها إلا في الشعر».

المطلب الثالث: الرتبة في الجملة الاسمية:

أولًا: تقديم المبتدأ على الخبر جوازًا:

الأصل في المبتدأ أن يتقدَّم، والأصل في الخبر أن يتأخَّر، نحو: «القناعةُ كنزٌ لا يَفْنى»، «عدوٌّ عاقلٌ خيرٌ من صديقٍ جاهلٍ»، «الدينُ النصيحةُ»؛ لأنَّ المبتدأ محكوم عليه، فلا بدَّ من تقديمه ليتحقَّق.

ويقدَّم المبتدأ على الخبر جوازًا لداعٍ من الدواعي البلاغيَّة، منها:

١- تمكين الخبر في ذهن السامع؛ لأنَّ في المبتدأ تشويقًا إليه، كقول المعرِّي:

والـــذي حـــارتْ البريَّـــةُ فيـــه حيـــوانٌ مســـتحدَثٌ مـــن جَمَـــادِ

تعجيل المسرَّة، إذا كان في ذكر المبتدأ تفاؤل، نحو: «سعدٌ في دارك»؛ «أخوك ناجحٌ»، «صاحبُك في خيرٍ».

٢- تقوية الحكم وتقريره، كقوله تعالى: {وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لا يُشْرِكُونَ} [المؤمنون ٢٣/٥٩].

ثانيًا: تقديم المبتدأ على الخبر وجوبًا:

هناك مواطنُ لا يجوز للخبر فيها أن يتقدَّم على المبتدأ، فيجب أن يبقى المبتدأ في الصدارة، منها:

(١) أن يكون المبتدأ والخبر متساويين أو متقاربين في درجة تعريفهما وتنكيرهما، وليس هناك قرينة تعيِّن أحدَهما، فيتقدَّم المبتدأ خشية التباسِه بالخبر، نحو: « زيدٌ أخوك» و«أفضلُ منك أفضلُ منِّي».

فإذا كان هناك قرينة لفظيَّة أو معنويَّة تميّز المبتدأ عن الخبر جاز التقديم والتأخير، نحو قولهم: «أبو يوسفَ أبو حنيفة» بتقديم المبتدأ، أو «أبو حنيفة أبو يوسف» بتقديم الخبر، فلا يكون هناك مانع من تقدُّم أحدِهما على الآخر؛ لأنَّ المعنى في كلِّ حال تشبيهُ أبي يوسف بأبي حنيفة في العلم. ومنه قول الفرزدق:

بَنُونـــا بَنُـــو أبنائنـــا وبَنَاتُنـــا بَنُـــوهُنَّ أبنـــاءُ الرجـــالِ الأَبَاعِـــدِ

ففي قوله «بنونا بنو أبنائنا» تقدَّم الخبر، ويجوز: «بنو أبنائنا بنونا» بتقديم المبتدأ، فلا يمنع من ذلك؛ إذ المعنى في كلِّ حال «أنَّ بني أبنائنا هم بنونا»؛ أي «أنَّهم مثل بنينا»؛ لأنَّ أصله: بنو أبنائنا مثل بنينا، فقدّم وأخّر، وترك كلمة (مثل) للعلم بقصد التشبيه؛ إذ المراد تشبيهُ أبناءِ الأبناء بالأبناء، وليس العكس.

(٢) أن يكون الخبر فعلاً يرفع ضميرًا مستترًا يعود على المبتدأ، نحو: المطر انهمر، ومنه قوله تعالى: {وَاللهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ} [البقرة ٢/١٠٥]، ٢/١١٣]، قال السيوطي: إذ لو قدِّم لأوهم الفاعلية، فلو رفع البارز جاز تقديمه عند الجمهور مطلقا، نحو: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون. وخصَّ والد السيوطي أبو بكر بن محمد بن الخضر الفارسي الخضيري السيوطي هذا النوع بالجمع فقط، دون المثنى، لبقاء الإلباس على السامع، لسقوط الألف، لملاقاة الساكن. ومنع قوم التقديم مطلقا حملا لحالة التثنية والجمع على الإفراد لأنه الأصل.

(٣) أن يكون المبتدأ من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام، كأسماء الاستفهام وأسماء الشرط وضمير الشأن و(كم) الخبريَّة و(ما) التعجبيَّة؛ فالاستفهام نحو: «ما

عندَك؟»، و»مَنْ في الدار؟»، ومنه قوله تعالى: {فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَابُ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ وَمَنِ اهْتَدَى} [طه ١٣٥/٢٠].

والشرط نحو قولهم: «مَنْ يُقِمْ أُقِمْ معه»، ومنه قوله تعالى: {وَمَنْ يَتَبَدَّلِ الْكُفْرَ بِالإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ} [البقرة ١٠٨/٢] .

وضمير الشأن من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام، ولهذا يفسَّر بجملة بعده؛ لأنَّ ذكره أوَّلاً مُشْعِرٌ بالتعظيم، فلو قُدِّم الخبر لكان مناقضًا للغرض، قال تعالى: {وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ} [البقرة ٨٥/٢]، وقوله عزَّ وجلّ: {وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا} [الأنبياء ٩٧/٢١]، فـ(هي) ضمير ؛ أي: أبصارُ الذين كفروا شاخصةٌ.

و(كم) الخبريَّة، نحو قولهم: «كم غلامٍ عندي»؛ ومنه قوله تعالى: {كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللهِ} [البقرة ٢٤٩/٢]. فـ(كم) الخبريَّة اسم مبهم يفيد التكثير والفخر، ويكون تمييزها مجرورًا بالإضافة.

و(ما) التعجبيَّة، نحو قولهم: «ما أحسنَ زيدًا»، ومنه قولُه تعالى: {فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ} [البقرة ١٧٥/٢]، وقولُه تعالى: {قُتِلَ الإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ} [عبس ١٧/٨٠].

(٤) أن يضاف إلى اسم له الصدارة في الكلام، نحو: «غلامُ مَنْ في الدار؟»، و»غلامُ مَنْ يُقِمْ أُقِمْ معه»، و»مالُ كمْ رجلٍ عندَك».

(٥) أن يكون مقرونًا بـ(الفاء)، نحو: «الذي يأتيني فله درهم»، ومنه قوله تعالى: {الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ} [البقرة ٢٧٤/٢]. وذلك لأنَّ (الفاء) توجب التعقيب من غير تراخٍ ولا مهلة، فدخلت لشبهه بالجزاء، والجزاءُ لا يتقدَّم على الشرط.

(٦) أن يكون المبتدأ محصورًا في الخبر بـ(إلا) لفظًا، نحو قوله تعالى: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ} [آل عمران ١٤٤/٣]، ضَلالٍ} أو معنًى، نحو: «إنَّما زيدٌ في الدار»؛ ومنه قوله تعالى: {وَإِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ} [هود ١٢/١١]، وقوله عزّ وجلّ: {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ} [التوبة ٦٠/٩] ؛ إذ المعنى: ما زيد إلا في الدار، وما أنت إلا نذير، وما الصدقات إلا للفقراء والمساكين.

(٧) أن يكون المبتدأ مقترنًا بـ(لام) الابتداء، نحو: «لَزَيْدٌ قائمٌ»، ومنه قوله تعالى: {لأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللهِ} [الحشر ١٣/٥٩]، قال ابن عقيل: «فلا تقول: قائم لزيدٌ؛ لأن لام الابتداء لها صدر الكلام.

.(٨) إذا كان الخبر طلبا، نحو: (زيد اضربه)، و(زيد هلا ضربته).

(٩) ويتقدم المبتدأ إذا كان دعاء، نحو: (سلام عليك)، و(ويل لزيد).

(١٠) أن يكون المبتدأ بعد (أما)، نحو: (أما زيد فعالم)؛ لأن (الفاء) لا تلي (أما).

(١١) أن يقع الخبر مؤخرا في مثل، نحو: الكلاب على البقر.

(١٢) زاد بعضهم أن يقترن الخبر بالباء الزائدة، نحو: ما زيد بقائم.

ثالثًا: تقدم الخبر على المبتدأ جوازًا:

الأصل في الخبر أن يكون بعد المبتدأ؛ لأنَّ المبتدأ هو المخبَر عنه، والخبر هو المخبَر به. كما أنَّه إذا لم يُعلم ما يُخبر عنه لم يستفد من الخبر شيء، فالخبر تالٍ للمبتدأ في الترتيب، ولكن يجوز تقديمه على المبتدأ لداعٍ من الدواعي البلاغية التي يقتضيها المقام، منها:

١- العناية والاهتمام بالخبر، نحو: «ناجحٌ أخوك»؛ فالعناية متَّجهة إلى النجاح.

٢- تخصيص الخبر بالحكم، نحو قوله تعالى: {أَلا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ} [الأنعام ٦٩/٦]؛ أي: لا حُكم لغيره.

٣- دفع اللبس بالتنبيه على أنَّ المتقدِّم خبر لا نعت، كقوله تعالى: {وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلى حِينٍ} [البقرة ٣٦/٢].

أشار أبو عليٍّ إلى تقديم الخبر جوازًا بقوله: «وقد يجوز أن تقدِّم خبر المبتدأ، فتقول: منطلقٌ زيدٌ»، فيكون (منطلق) مقدَّمًا في اللفظ، مؤخَّرًا في النيَّة.

وأجاز ابن جنِّي تقديم الخبر على المبتدأ، تقول: «قائمٌ زيدٌ»، «خلفَك بكرٌ»، والتقدير: زيدٌ قائمٌ، بكرٌ خلفَك. فقدِّم الخبران اتِّساعًا، وفيهما ضمير؛ لأنَّ النيَّة فيهما التأخير، وذلك لإزالة الوهم عن ذهن السامع إذا كان السامع يظنُّ أنَّ زيدًا قاعد لا قائم، أمَّا إذا تأخَّر الخبر كقولنا: «زيدٌ قائمٌ» عُدَّ المخاطب خاليَ الذهن، فهو إخبار أوَّلي لا يعلمه السامع.

هذا، وقد اختلف علماء البصرة وعلماء الكوفة في «قائمٌ زيدٌ»، فذهب الكوفيُّون إلى أنَّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردًا كان أو جملة، وذلك لأنَّه يؤدِّي إلى تقدُّم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنَّك إذا قلت «قائمٌ زيدٌ» كان في (قائم) ضميرُ (زيد)، وكذلك إذا قلت: «أبوه قائم زيد» كانت الهاء في (أبوه) ضمير (زيد)، فقد تقدَّم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف في أنَّ رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، لهذا لا يجوز تقديمه عليه.

وذهب البصريُّون إلى أنَّه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة؛ لأنَّه جاء كثيرًا في كلام العرب، ومنه قولهم: «في بيته يؤتَى الحَكَمُ» و»تميميٌّ أنا» و»مشنوءٌ من يَشْنَؤُكَ».

رابعًا: تقدم الخبر على المبتدأ وجوبًا:

هناك مواضع أوجب النحاة فيها تقديم الخبر على المبتدأ، منها:

(١) أن يكون من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام، كأسماء الاستفهام، وذلك نحو قولك: «أين زيدٌ؟، كيف عبدُ الله؟». وذهب الفارسيُّ إلى ما ذهب إليه سيبويهِ وابن السرَّاج في تقديم الخبر وجوبًا، قال: «(كيف) و(أين) خبران قُدِّما لما فيهما من معنى الاستفهام، والاستفهام لا يتقدَّم عليه ما كان في حيزه»؛ أي أنَّ أسماء الاستفهام لها الصدارة فلا يتقدَّم عليها شيء، فلا تقول: «زيد أين؟» لأجل أنَّ الاستفهام قد التبس بزيد ودخله.

(٢) أن يكون مضافًا إلى اسم له الصدارة، نحو: «صبيحة أيِّ يومٍ سَفَرُك؟».

(٣) أن يكون المبتدأ نكرة والخبرُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، نحو قولك: «عندك مالٌ»، «عليك دَيْنٌ»، «تحتك بساطان»؛ «معك ألفان». قال الزمخشريّ: «وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبرُ ظرفًا، وذلك في قولك: في الدار رجلٌ»، فقد تقدَّم الخبر وجوبًا؛ لأنَّ تأخيره يقتضي التباسه بالصفة، فيوهم أنَّه صفة وأنَّ الخبر منتظر، لهذا أوجب تقديمه.

(٤) أن يكون المبتدأ مَصْدَرًا من (أنَّ) المفتوحة المشدَّدة ومعموليها، والخبر شبه جملة من الجارِّ والمجرور أو الظرف، فالجارُّ والمجرور كقوله تعالى: {وَمِنْ آياتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ خَاشِعَةً} [فصِّلت ٣٩/٤١]، والظرف نحو: «عندي أنَّك فاضل».

(٥) أن يكون الخبر محصورًا في المبتدأ، وذلك بأن يقترن بـ(إلاَّ) أو (إنَّما)، لفظًا أو معنى. فاقترانه بـ(إلا) نحو قوله تعالى: {وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ البَلاَغُ المُبِينُ} [العنكبوت ١٨/٢٩]. ومن اقترانه بـ(إنَّما) قولنا: «إنَّما عندَك زيدٌ»، ومنه قوله تعالى: {وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ البَلاَغُ} [آل عمران ٢٠/٣].

(٦) أن يتَّصل بالمبتدأ ضميرٌ يعود على جزء في الخبر، نحو: «في البيتِ أهلُه»؛ ونحو قوله تعالى: {أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ القُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا} [محمد ٢٤/٤٧]، وجب تقديم الخبر هنا لأنَّ في المبتدأ ضميرًا يعود على متقدِّم في اللفظ، متأخِّر في الرتبة.

(٧) أن يكون ظرفًا فيه معنى الإشارة، نحو: «ثَمَّ زيدٌ»، «هاهنا عمرٌو»، ومنه قوله تعالى: {وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ} [البقرة ١١٥/٢]. ويرى أبو حيَّان ضرورة تقديم الخبر على المبتدأ في هذه المسألة، وأنَّه لا يجوز تأخيره؛ لأنَّ الخبر فيهما إشارة، فلا بدَّ من تقديمه كما تقدَّم اسم الإشارة (هذا) على (زيد) في الإخبار، فتقول: «هذا زيدٌ»، ولا تقول: «زيدٌ هذا».

(٨) أن يكون الخبر دالاً بالتقديم على المبتدأ، ولا يُفهم بالتأخير، نحو قولهم: «لله دَرُّكَ»، وهو من الجمل التعجبيَّة، فإنَّ تعجُّبها لا يفهم إلا بتقديم الخبر وتأخير المبتدأ. ومنه قوله تعالى: {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ} [البقرة ٦/٢]؛ فالخبر في الآية الكريمة واجب التقديم؛ لأنَّ معناه: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمُه، فلو قدِّم (أأنذرتهم) لتوهَّم السامع أنَّ المتكلِّم يستفهم حقيقة.

(٩) يجب تقديم الخبر إذا استعمل في مثل؛ لأن الأمثال لا تتغير، كقولهم: في كل واد بنو سعد.

المطلب الرابع: الحذف في الجملة الاسمية:

أولًا: حذف المبتدأ جوازًا:

المبتدأ ركن أساسيٌّ في الجملة، والأصل فيه أن يُذكر، فلا يُعْدَلُ عن ذكره إلى الحذف إلا إذا كان في سياق الكلام قرينة تدلُّ عليه، وأفاد الحذفُ معنى إضافيًّا لا يستفاد عند الذكر، وحينئذ يُؤْثِرُ المتكلِّمُ حَذْفَه على ذكره لأغراض ودواع بلاغيَّة، منها:

(١) الاحتراز عن العبث، بترك ما لا ضرورةَ لذكره، وذلك يكسب الكلام قوَّة وجمالاً. ويكثر هذا الحذفُ في جواب الاستفهام، كقوله تعالى: {وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ. نَارٌ حَامِيَةٌ} [القارعة ١٠١/١٠-١١]، وقوله عزَّ وجلّ: {كَلا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ. وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ. نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ} [الهُمَزَة ١٠٤/٤-٦]. والتقدير في الآيتين: هي نارٌ حامية، هي نارُ الله الموقدة.

وكذلك يكثر هذا الحذف بعد (الفاء) المقترنة بالجمل الاسميَّة الواقعة جوابًا للشرط، كقوله تعالى: {مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا} [الجاثية ١٥/٤٥]؛ أي: فعمله لنفسه، وإساءته عليها.

(٢) ضيق المقام عن إطالة الكلام، وذلك للتوجُّع، أو لِمَا يَعْرِض للمتكلِّم من ضجر وحزن، كقول الشاعر:

قـال لـي: كيـفَ أنـتَ؟ قُلـتُ: عليـلُ سَـــهَرٌ دائـــمٌ، وحُـــزْنٌ طويـــلُ

أي: أنا عليلٌ. وكقوله تعالى حكايةً عن سارَّة زوج إبراهيم عليه السلام: {فَأَقْبَلَتْ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ} [الذاريات ٢٩/٥١]. والتقدير: أنا عجوز عقيم، فحُذف المبتدأ؛ لأنَّها لمَّا سمعتْ بشارة الملائكة لها عجبتْ من أمرهم، واستبعدت أن تلد بعد بلوغها حدَّ الكبر والعقم.

(٣) الخوف من فوات الفرصة، كقولنا عند الحرب: «غارةٌ»؛ أي: هذه غارةٌ.

ويحذف المبتدأ جوازًا كذلك إذا دلَّ عليه دليل، وذلك «أنَّك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: «عبدُ اللهِ، وربِّي»؛ كأنك قلت: «ذاك عبدُ الله»؛ أو «هذا عبدُ الله»؛ أو سمعت صوتًا فعرفت صاحب الصوت، فصار آية لك على معرفته، فقلت: «زيدٌ، وربِّي»؛ أو مسست جسدًا، أو شممت ريحًا، فقلت: «زيدٌ أو المِسْك»؛ أو ذقت طعامًا، فقلت: «العسلُ»».

ثانيًا: حذف المبتدأ وجوبًا:

يُحْذف المبتدأ وجوبًا في المواضع الآتية:

(١) إذا كان خبره نعتًا مقطوعًا لإفادة المدح أو الذمِّ أو الترحُّم، نحو: «الحمدُ للهِ العظيمُ»، «أعوذ بالله من الشيطان الرجيمُ»، «أنْصِفِ المسكينَ المظلومُ»؛ فالنعت المقطوع في كلٍّ منها خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو).

(٢) يحذف المبتدأ إذا كان خبره مصدرًا نائبًا عن فعله، نحو: «سَمْعٌ وطاعةٌ»، والتقدير: أمري سمع وطاعة. ومنه قوله تعالى: {فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ} [يوسف ١٨/١٢]، والتقدير: الأمر صبرٌ جميل، أو: صبري صبرٌ جميل.

(٣) إذا كان الخبر مخصوصًا بالمدح أو الذمِّ بعد (نِعْمَ) و(بِئسَ)، نحو: «نِعْمَ الرجلُ زيدٌ»؛ أي: هو زيدٌ، و»بِئسَ الرجلُ عمرٌو»؛ أي: هو عمرٌو. وقد أشار المبرِّد إلى حذف المبتدأ وجوبًا، وذلك نحو قولك: «نِعْمَ الرجلُ زيدٌ» و»بِئسَ الرجلُ عبدُ الله» و»نِعْمَ الدارُ دارُك» و»بِئسَ الدابّةٌ دابَّتُك»؛ أي أنَّ المخصوص بالمدح والذمِّ يعرب خبرًا لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره (هو)، والتقدير: هو زيدٌ، هو عبدُ الله، هي دارُك، هي دابَّتُك.

(٤) يحذف المبتدأ وجوبًا إذا كان خبره من الألفاظ المُشْعِرَة بالقسم، وذلك نحو قولك: «في عنقي لأَسْدِيَنَّ يدًا مخلصة لكلِّ من يحتاجني»؛ والتقدير: في عنقي عهدٌ أو ميثاق». ومنه قول الشاعر:

تُسَاورُ سَوَّارًا إلى المَجْدِ والعُلا وفِي ذِمَّتِي لَئِنْ فَعَلْتَ لَيَفْعَلَا

ثالثًا: حذف الخبر جوازًا:

لا يجوز حذف الخبر إلا إذا دلَّ عليه دليلٌ مع صحَّة التركيب وسلامةِ المعنى، وذلك حين يقول لك القائل: «مَنْ عندَك؟» يُجاب: «زيدٌ»؛ أي: زيد عندي، فحذفت (عندي)، وهو الخبر. وكذلك يحذف جوازًا إذا دلَّ عليه خبرٌ مثلُه في اللفظ والمعنى فتقدَّم عليه، نحو قوله تعالى: {أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا} [الرعد ٣٥/١٣]؛ أي: وظلُّها دائمٌ.

وقد يُحذف الخبر جوازًا لداعٍ من الدواعي البلاغيَّة منها:

(١) الاحتراز عن العبث، بعدم ذكر ما لا ضرورةَ لذكره، إمّا لضيق المقام من وزن أو غيره، وإما لضيق الصدر، كقول الشاعر:

ومَن يكُ أمسى بالمدينةِ رَحْلُه فإنّي وقَيَّارٌ بها لغريبُ

أي: وقيّار كذلك.

(٢) تكثير الفائدة. ومنه قوله تعالى: {بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا، فَصَبْرٌ جَمِيلٌ} [يوسف ٨٣/١٢]، فقوله (صبر جميل) يحتمل أن يكون من حذف المبتدأ أو الخبر، فإذا حذف المبتدأ كان التقدير: أمري صبرٌ جميلٌ، وإذا حذف الخبر كان التقدير: فصبرٌ جميلٌ أجملُ.

رابعًا: حذف الخبر وجوبًا:

يحذف الخبر وجوبًا في المواضع الآتية:

(١) أن يكون كونًا عامًّا مطلقًا، والمبتدأ بعد (لولا) الامتناعيَّة، نحو: «لولا عبدُ الله لأكرمتُكَ»؛ أي: لولا عبدُ الله موجودٌ. أمَّا إذا كان الخبر كونًا خاصًّا فإنَّه يجب ذكرُه إن فقد الدليل، نحو: «لولا زيدٌ سالمَنا ما سَلِم».

وللنحاة في (لولا) وما بعدها آراء وأقوال مختلفة:

(أ) **عامل الرفع في الاسم بعد (لولا):** اختلف النحويُّون في عامل رفع الاسم الواقع بعد (لولا)، نحو قولك: «لولا عبدُ الله لأكرمتك»؛ فمنهم من يرى أنَّه مرفوع بالابتداء، وهو ما ذهب إليه سيبويهِ، قال: «هذا باب من الابتداء، يضمر فيه ما يُبنى على الابتداء، وذلك قولك: «لولا عبدُ الله لكان كذا وكذا»، أمَّا (لكان كذا وكذا) فحديث معلَّق بحديث (لولا)، وأمَّا (عبد الله) فإنَّه من حديث (لولا)، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد (ألف) الاستفهام، كقولك: «أزيدٌ أخوك؟»، وإنَّما رفعته على ما رفعت عليه (زيدٌ أخوك)».

وقد احتجَّ البصريُّون بأنَّ (لولا) غير عاملة؛ لأنَّها حرف غير مختصّ، فقد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم، ومنه قول الشاعر:

لولا حُدِدْتُ، ولا عُذْرَى لمحدود

وذهب الفرّاء والكوفيُّون إلى أنَّ (لولا) ترفع الاسم بعدها، نحو: «لولا زيدٌ لأكرمتك»؛ لأنَّها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم؛ لأنَّ التقدير في قولك «لولا زيدٌ لأكرمتك»: لو لم يمنعْني زيدٌ من إكرامك لأكرمتك، إلا أنَّهم حذفوا الفعل تخفيفًا، وزادوا (لا) على (لو)، فصارا بمنزلة حرف واحد.

(ب) **حذف الخبر بعد (لولا):** ذهب سيبويهِ، والمبرِّد، وابن السرَّاج، والفارسيّ، والجرجانيّ، والشريف الكوفيّ (ت٥٣٩هـ)، وصدر الأفاضل الخوارزميّ، وابن يَعِيش؛ إلى حذف الخبر وجوبًا بعد (لولا)، نحو قولك: «لولا عبدُ الله لأكرمتك»؛ والتقدير: حاضر أو موجود. ولا يجوز إظهاره؛ لأنَّه لا يكون – عندهم – إلا كونًا مطلقًا. لهذا أوجبوا تأويل ما جاء بعد (لولا) من كونٍ خاصٍّ بمبتدأ محذوفِ الخبر وجوبًا.

(٢) أن يكون المبتدأ نصًّا صريحًا في القسم، نحو قولك: «لعمرُك لأفعلنَّ»، والتقدير: قسمي أو يميني أو عهدي. وبعض العرب ينشد هذا البيت، فيرفع القسم، فيقول:

فقلـــت: يمـــينُ اللهِ أبْـــرَحُ قاعـــدًا ولـــو قَطَّعُـــوا رأســـي لـــديك وأوصـــالي

والتقدير: يمينُ الله عليَّ.

(٣) يحذف الخبر وجوبًا إذا كان المبتدأ متلوًّا بـ(واو) هي نصٌّ في المعيَّة والمصاحبة، نحو: «كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُه»؛ و»كلُّ عملٍ وجزاؤه»، والتقدير: مقرونان.

ذهب الكوفيُّون والأخفش إلى أنَّ المبتدأ المتلوَّ بـ(واو) المعيَّة، نحو: «كلُّ رجل وضيعتُه» لا يحتاج إلى خبر؛ لأنَّه كلام تامٌّ مستغنٍ عن تقدير خبر، لإغناء (الواو) عنه؛ لأنَّ معناه: كلُّ رجلٍ مع ضيعته. وتابعهم ابن خروف، واختاره ابن عصفور في شرح الإيضاح.

(٤) إذا كان المبتدأ مصدرًا صريحًا، وبعده مفعول للمصدر، ثمَّ اسم منصوب على الحاليَّة يدلُّ على الخبر ويسدُّ مسدَّه، من غير أن يصلح في المعنى أن يكون هو الخبر، نحو: «ضَرْبي زيدًا قائمًا»؛ أو مضافًا للمصدر، نحو: «أكثر شُرْبي السويقَ ملتويًا»؛ أو إلى مؤوَّل بالمصدر، نحو: «أخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا». و(قائمًا) سدَّ مسدَّ خبر المبتدأ، والتقدير: ضَرْبي زيدًا إذا كان قائمًا، أو إذ كان قائمًا.

المبحث الثاني: مظاهر الاستعمال اللغوي الحديث في بناء الجملة الاسمية

في هذا المبحث سيتم عرض مظاهر الاستعمال اللغوي الحديث للجملة الاسمية من خلال عدد من الباحثين المحدثين الذين كانت لهم إسهاماتهم اللغوية وآراؤهم التي انفردوا بها عمن سبقهم من العلماء.

لقد تعددت تقسيمات الجملة العربية عند الدارسين، واختلفت تقسيماتهم باختلاف وجهاتهم في البحث وغايتهم منه، فقد قسمها القدامى إلى اسمية وفعلية، وزاد بعضهم الظرفية، والبعض الآخر زاد الشرطية، ووضعها البلاغيون في إطارين إنشائية وخبرية، أما علماء اللغة المعاصرون فقد تعددت تقسيماتهم للجملة العربية، فمنهم من يميل إلى التقسيم الذي سار عليه جمهور النحاة، وهو تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية ورأى أن هذا التقسيم ينسجم وطبيعة اللغة، والبعض الآخر أضاف الظرفية والبعض الآخر أضاف الشرطية، والبعض الآخر حاول التفلت من إسار هذا التقسيم، لكنه ظل برغم ذلك مشدودًا إلى نطاقه، على الرغم مما ابتدعه من إضافات إلى هذه التصنيفات ومن أبرز هذه التقسيمات نذكر:

١- أقسام الجملة العربية عند عباس حسن:

قسم عباس حسن الجملة إلى ثلاثة أقسام جاعلًا فكرة الإسناد متضمنة في كل قسم، وربط هذه الأقسام بنوع المسند فيها، قال: «إن الجملة ثلاثة أنواع:

أ- الجملة الأصلية: وهي التي تقصر على ركني الإسناد؛ أي على المبتدأ مع خبره، أو ما يقوم مقام الخبر أو تقصر على الفعل مع فاعله، أو ما ينوب عن الفعل.

ب- الجملة الكبرى: وهي ما تتركب من مبتدأ خبره جملة اسمية أو فعلية، نحو: الزهر رائحته طيبة، أو الزهر طابت رائحته.

ج- الجملة الصغرى: وهي الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداهما خبرًا لمبتدأ».

وإذا قيلَ: (زيدٌ أبوهُ غُلامُه مُنْطلِقٌ) جُملة كبرى، و(غُلامُه مُنطلِقٌ) جُملة صُغرى، و(أبوهُ غُلامهُ مُنطلِقٌ) جُملة كبرى بِالنِّسبةِ إلى(غُلامهُ مُنطلِقٌ)، وصُغرى بِالنِّسبةِ إلى(زيدُ).

لكن «عباس حسن» في موضع آخر من كتابه يقدم تقسيمًا آخر للجملة ويجعلها قسمان اسمية وفعلية، يقول: «الجملة كلمتان أساسيان لابد منهما للحصول على معنى مفيد؛ كالفعل مع فاعله، أو مع نائب فاعله؛ في مثل: فرح الفائز، وأكرم النابغ، وتسمى هذه الجملة: «فعلية»؛ لأنها مبدوءة أصالة بفعل، وكالمبتدأ مع خبره، أو ما يغني عن الخبر في مثل: المال فاتن، وهل الفاتن مال؟، وتسمى هذه الجملة «اسمية» لأنها مبدوءة أصالة باسم»، بعد ذلك ينتهي إلى القول: «فالجملة إما اسمية أو فعلية».

معنى هذا أن «عباس حسن» في تصنيفه الجملة التزم التقسيم الشكلي؛ أي بحسب ما تبدأ به، ولهذا فهو يتفق مع النحاة القدامى الذين يقسمون الجملة بحسب الصدارة، إلا أن الجديد الذي قدمه أنه أضاف مصطلح (الجملة الأصلية)، ليتجاوز النقص الذي وقع فيه ابن هشام الذي أطلق مصطلح (الجملة الصغرى)، ومصطلح (الجملة الكبرى) و(الجملة ذات الوجه) و(ذات الوجهين)، على الجمل التي يتعدد فيها الإسناد، ومن ثم ينبغي أن يدرك حاجة هذا النوع إلى مصطلح يميزه وهو مصطلح (الجملة البسيطة) وهذا المصطلح قادر على تمييز هذا النوع من الجمل في مقابل تعبير (الجملة المركبة) التي يتعدد فيها الإسناد.

أقسام الجملة عند إبراهيم أنيس:

صنف أنيس الجملة العربية على أساس فكرة الإسناد، وقد أقام تصنيفه هذا بالنظر إلى المسند وأن كل نمط جملي يمتاز عن غيره بدلالته، وعليه فقد قسم الجملة إلى نوعين.

أولهما: تلك التي تشمل على «فعل» يقوم فيها بعمل «المسند»، نحو قوله تعالى: {ختم الله على قلوبهم} [البقرة:٤]، وقوله تعالى: {ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه} [الأحزاب:٤].

ففي مثل هذه الجمل قد يكون «الفعل» على تلك الصيغة التي يسميها النحاة بالماضي، أو قد يكون على تلك الصيغة التي يسمونها بالمضارع، ثم قد تكون الجملة في كل من الحالتين السابقتين جملة مثبتة أو منفية.

ثانيهما: وهي ما يكون فيها المسند وصفًا مشتقًا، نحو قوله تعالى: {والله عليم حكيم} [الحجرات:٧]، وهي ما اصطلح عليها النحاة والبلاغيين بالجمل الاسمية، ويقسمها أنيس، أي الجملة الاسمية إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

أ- جمل يكون فيها المسند إليه معرفة والمسند نكرة، وهي قسمان أيضًا:

١- تلك التي يكون فيها المسند وصفًا منكرًا، أو اسمًا منكرًا، نحو قوله تعالى: {والله عليم حكيم}، ونحو قولنا: «العلم نور».

٢- تلك التي فيها المسند ما يسمى بشبه الجملة؛ أي الجار والمجرور والظروف، نحو قوله تعالى: {ألكم الذكر وله الأنثى} [النجم:٢١]، وقوله جل من قائل: {لله المشرق والمغرب} [البقرة:١٤٢]، ويذهب أنيس إلى أن تقدم المسند أو تأخره، لا يحدث فرقًا في المعنى، وأن ذلك يحدث على الجملة في إطار الرغبة في تنويع الأسلوب ليس إلا.

ب- جمل اسمية فيها يكون كل من المسند والمسند إليه منكرًا، ولها حالتين:

١- حين يوصف المسند إليه بوصف يخصصه أو يقلل من عموميته نحو قولنا: أسيف مغلول خير من سيف مصقول؟، وهنا تلتزم الجملة صورة واحدة فيها يتقدم المسند إليه على المسند.

٢- عندما يكون االمسند جارًا ومجرورًا أو ظرفًا، نحو قوله تعالى: {فيهما فاكهة ونخل ورمان} [الرحمن:٦٨]، وهنا ترى الجملة المثبتة تلتزم صورة واحدة فيها يتقدم المسند.

ج- جمل اسمية يكون فيها كل من المسند والمسند إليه معرفة؛ نحو قولنا: زيد المنطلق، المنطلق زيد.

أقسام الجملة عند مهدي المخزومي:

تأثر المخزومي بإبراهيم أنيس في تقسيم الجملة على أساس معيار الإسناد، ولكنه كان أدق منه في تحديد أصناف الجملة وفق هذا المعيار، ومن جديد تقسيمه للجملة العربية انتقاده طريقة القدامى في التقسيم، ويوضح ذلك قائلًا: «ينبغي أن يبنى تقسيم الجملة على أساس آخر ينسجم مع طبيعة اللغة ويستند إلى ملاحظة الجمل، ومراقبة أجزائها في أثناء الاستعمال، وينبغي أن يستند تقسيم الجملة إلى المسند لا المسند إليه كما فعلوا، لأن أهمية الخبر أو الحديث إنما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة وعلى ما للمسند من دلالة».

وعليه فإن قوله هذا يستند إلى:

١- اعتماد التقسيم بناءً على الوظيفة.

٢- اعتماد المسند لا المسند إليه أساسًا لذلك التقسيم.

وقد دأب أكثر النحاة على تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية، وهو تقسيم يقره الواقع اللغوي على رأي المخزومي، فالجملة الاسمية عندهم هي التي تبدأ بالاسم، والجملة الفعلية هي التي تبدأ بالفعل، أو كما قال ابن هشام: «الاسمية هي التي صدرها اسم كزيد قائم،

وهيهات العقيق، وقائم الزيدان، عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون، والفعلية هي التي صدرها فعل كقام، وضرب اللص، وكان زيد قائمًا، وظننته قائمًا، ويقوم زيد وقم».

ويرى «المخزومي» أن هذا التحديد للجملة الاسمية والجملة الفعلية تحديد ساذج لأنه يقوم على أساس من التفريق اللفظي المحض، وكان على النحاة أن يبحثوا على أساس آخر للتفريق بين النوعين.

ولقد أفاد «المخزومي»، في تحديده المذكور للجملة الاسمية والفعلية مما ذهب إليه «الجرجاني» في قوله: «إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئًا بعد شيء، وإما الفعل فموضوعه أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئًا بعد شيء، فإذا قلت: زيد منطلق، فقد أثبت الانطلاق فعلًا من غير أن تجعله يتجدد، ويحدث منه شيئًا فشيئان بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيد طويل وعمرو قصير، فكما لا يقصد هاهنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد بل توجههما وتثبتهما فقط وتقضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرض في قولك: زيد منطلق لأكثر من إثباته لزيد، وأما الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك، فإذا قلت: زيد، ها هو ذا ينطلق فقد زعمت إن الانطلاق يقع من جزء، وجعلته يزاوله ويزجيه.

واستنتاجًا مما تقدم فالجملة عند «المخزومي» اسمية وفعلية لا غير، منكرًا استقلال الجملة الظرفية، عند ابن هشام بقوله: «ولنا فيما قاله رأي آخر، لا يقره فيما ذهب إليه، لأن الجملة الظرفية التي عدها قسمًا ثالثًا إن كان الظرف معتمدًا فجدير بها أن تكون من قبيل الجملة الفعلية، وإن لم يكن معتمدًا فهي من الجملة الاسمية، فلا حاجة لنا إلى تكثير الأقسام».

أولًا: الجملة الفعلية: وهي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافًا متجددًا، وبعبارة أوضح، هي التي يكون فيها المسند فعلا.

ثانيًا: الجملة الاسمية: وهي التي يدل المسند على الدوام والثبوت، أو هي التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافًا ثابتًا غير متجدد، أو بعبارة أوضح: هي التي يكون فيها المسند اسمًا.

أقسام الجملة عند محمد حماسة عبد اللطيف:

قسم «محمد حماسة عبد اللطيف» الجملة بالاعتماد على الإسناد إلى ثلاثة أقسام:

١- الجمل التامة الإسنادية: وهي الجملة المستقلة التي يتلازم فيه المسند والمسند إليه، ويعرفها بقوله: «وهي الجملة الإسنادية التي يكون الإسناد فيها مقصودًا بالذات، ويلزم فيها تضام عنصري الإسناد، ولا يحذف أحدهما إلا إذا دلت عليه قرينة حالية أو مقالية»، والجمل الإسنادية التامة عنده تنقسم الى الجملة الاسمية والجملة الفعلية والجملة الوصفية.

ويرى أن الجملة الاسمية هي التي تتألف من مسند ومسند إليه، ولا يكون (المسند إليه) إلا اسمًا أو ضميرًا، وأما (المسند) فيكون وصفًا أو ما ينقل إليه من الاسم أو الجملة أو الجار والمجرور أو الظرف، نحو: «محمد مجتهد» و«محمد أخوك» و«محمد ليس في البيت»، و«محمد عندك»، و«محمد حضر» كما يرى أن الجملة المقدرة بـ «كان» جملة اسمية وليست فعلية، فهي مؤلفة من (فعل + فاعل) أو (فعل + نائب فاعل) ولا تكون الرتبة فيها إلا محفوظة، فالجملة من نحو: «محمد قام» اسمية وليست فعلية؛ لأن القول بفعليتها يمكن أن يؤدي على اللبس بين الجملتين الاسمية والفعلية، وأما الجملة الوصفية، فيرى أنها جملة لها خصائصها التي يميزها عن غيرها، لذا يجب أن تفرد بقسم خاص بها لا أن تكون ضمن غيرها، وتتألف هذه الجملة بدورها من: وصف + اسم مرفوع أو ضمير شخصي

منفصل للرفع، نحو قولنا: «أناجح أخوك؟»، و«ماحضر أنتم» و«ما محبوب الخائنون»...الخ.

ومن خصائص الجملة الوصفية عدم دخول النواسخ عليها عدا (ليس)، وتكون الرتبة فيها محفوظة؛ أي: يجب تقدم الوصف وتأخر المرفوع، ومن مميزاتها أيضًا ألا يوجد تطابق من حيث العدد بين الوصف والاسم المرفوع بعده، فالوصف لا يكون إلا مفردًا، أما الاسم المرفوع، فيكون مثنى أو مجموعا، وكذلك لا يجوز حذف أحد ركنيه.

٢- الجمل الموجزة: وهي الجمل التي لا تتألف إلا من طرف واحد إذ يذكر فيها عنصر واحد من عناصر الإسناد ويحذف العنصر الثاني، حذفًا واجبًا أو غالبًا، وقسم الجمل الموجزة إلى ثلاثة أقسام:

أ- الجمل الفعلية الموجزة: وهي الجمل التي يستتر فيها الفاعل وجوبًا، ولا يكون ذلك إلا في حالتي التكلم مطلقًا، وأمر المخاطب المفرد، نحو: أتكلم، تتكلم، استقم فصورة الفعل هنا تغني عن وجود الطرف الآخر، وعند إعراب الفعل (أتكلم)، يقال إنه فعل مضارع للمتكلم.

ب- الجملة الاسمية الموجزة: هي: «كل اسم أفاد معنى مستقلا يحسن السكوت عليه عند ذكره»، فمن ذلك مثلا قولنا: إن الاسم المرفوع المعطوف عليه اسم آخر بواو المعية، نحو: «كل رجل وضعيته»، فيرى أن هذه الجملة مفيدة، ولا داعي لتقدير خبر محذوف وجوبًا تقديره «مقترنان».

ج- الجملة الجوابية الموجزة: ويعني بها: «كل ما كان إجابة لسؤال وكان متكفيًا بنفسه، مغنيًا في موقفه عما سواه، مفهما للمراد»، كأدوات الجواب؛ ذلك أنها لا تقال معزولة عن سياق معين يكشف المعنى المراد.

٣- الجمل غير الإسنادية: وتعني عنده: «الجملة التي يمكن أن تعد جملًا إفصاحية؛ أي: إنها كانت في أول أمرها تعبيرًا انفعاليًا يعبر عن التعجب أو المدح أو الذم أو غير ذلك من المعاني التي أخذ التعبير عنها صورة محفوظة ثم جمد بعض عناصرها على صيغته التي ورد بها فجرى مجرى الأمثال».

أقسام الجملة عند تمام حسان:

قسم «تمام حسان» الجملة تقسمين رئيسين:

أولًا: من حيث المبنى قسمها إلى:

١- جملة اسمية: وتتكون من مبتدأ وخبر.

٢- جملة فعلية: وتتكون من فعل وفاعل أو من فعل ونائب عن الفاعل.

٣- جملة وصفية: وتتكون من ركنين اثنين:

أما الركن الأول: اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو صيغة المبالغة، أو الصفة المشبهة، أو أفعال التفضيل.

أما الركن الثاني: فهو معمول هذه الصفات.

٤- جملة شرطية: وتتكون بدورها من الشرط والجواب، وتنقسم إلى: امتناعية وإمكانية، قصد بالامتناعية ما يكون مدلول الشرط ممتنع التحقق وبالإمكانية ما كان تحققه ممكنًا.

يفهم من هذا أن «تمام حسان» قد اتفق مع النحاة القدامى في ثلاثة أقسام هي: الجملة الاسمية، والفعلية، والشرطية، وأضاف قسمًا جديدًا خاصًا به هو الجملة الوصفية.

ويذهب «تمام حسان» إلى القول أن الوصف يمكن أن يكون نواة لجملة أصلية باعتباره شبيه بالفعل نحو قولنا: «أقائم زيد؟»، مثلما يمكن أن يكون نواة لجملة فرعية، نحو «زيد قائم أبوه»، والأمر نفسه بالنسبة للأوصاف الأخرى، ومعنى ذلك أن الجملة الوصفية

عنده تنقسم إلى قسمين: أصلية وتكون مستقلة، وأخرى: فرعية وهي ما لم تتمتع بالاستقلالية.

ثانيًا: من حيث المعنى قسمها إلى: جملة خبرية وجملة إنشائية.

١- **الجملة الخبرية:** وقد جعلها ثلاثة أنواع هي: مثبتة ومنفية ومؤكدة.

٢- **الجملة الإنشائية:** وجعلها نوعين هما:

أ- **إنشائية طلبية:** وتشمل صيغ: الأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتخصيص، والتمني، والدعاء، والنداء.

ب- **إنشائية إفصاحية:** وتضم: القسم، والالتزام، والتعجب، والمدح والذم، والإحالة والتعاقد، والحكاية.

أقسام الجملة عند محمد إبراهيم عبادة:

من المحاولات البارزة في تقسيم الجملة العربية محاولة «إبراهيم عبادة» فقد عرض لتصنيفات النحاة للجملة، ودرس محاورها ومركباتها.

ويطرح عبادة تقسيما لأنواع من حيث التركيب وبحسب هذا التقسيم تكون جملة واحدة مما يأتي:

١- **الجملة البسيطة:** وهي المكونة من مركب إسنادي واحد ويؤدي فكرة مستقلة سواء أبدئ المركب باسم أو بفعل أو بوصف؛ وذلك نحو: «الشمس طالعة»، «حضر محمد»، «أقائم أخواك؟».

٢- **الجملة الممتدة:** وهي التي تحتوي على إسناد واحد وامتدادات غير إسنادية لأحد عنصري الإسناد أو لكليهما، نحو: «حضر محمد صباحًا».

ووسائل امتداد الجملة وتطويلها متنوعة أجملها عبادة فيما يلي:

أ- ذكر ما يتعلق بالفعل من مفعول به أو ما يدل على زمانه أو مكانه أو درجته أو نوعه أو علته أو آلته، وذلك نحو:

- أكرم محمد الضيف.
- أعطى محمد فاطمة كتابًا.
- وقف العصفور فوق الغصن.
- سجد المصلي سجود الخاشعين.
- سجد المصلي سجدتين.
- وقفت إجلالًا.
- يكتب محمد بالقلم.

ويشير إلى أن هذه المتعلقات أو بعضها قد تجتمع في جملة ممتدة نحو: «يقرأ محمد القرآن صباحًا قراءة صحيحة خاشعًا طاعة لله».

ب- ذكر ما يتعلق باسم سواء أكان الاسم طرفًا في الإسناد أم لا، ويكون ذلك بذكر نعت أو توكيد أو بدل أو معطوب أو حال، وذلك نحو: «حضر الوزير»، «حضر الوزير نفسه»، «حضر الوزير عمر»، «حضر الوزير ونائبه»، «حضر الوزير مبتهجًا».

كما أن هذه المتعلقات أو بعضها قد تجتمع في جملة ممتدة نحو: «حضر الوزير الجديد عمر نفسه ونائبة».

ج- ذكر ما يتعلق بالوصف، وهو نفسه ما يتعلق بالفعل نحو: «أفاهم محمد الدرس؟»، «أمسافر أخوك غدًا؟»، «أجالس الخطيب فوق المنبر؟».

فقد تجتمع هذه المتعلقات كلها أو بعضها في جملة ممتدة واحدة نحو: «أمنطلقة الطيور صباحًا رغبة في الحصول على رزقها؟».

ويمثل كل مركب إسنادي لهذه الجملة وحدة مستقلة ليست مترتبة على غيرها، فكأن عبادة يقول: إن هذه الجملة عبارة عن سلسلة من الجمل البسيطة أو كليهما.

٣- الجملة المزدوجة أو المتعددة: وهي التي تشتمل على أكثر من مركب إسنادي واحد، وكل مركب قائم بنفسه، ولا يعتمد على الآخر، ولا يربطهما إلا العطف، وقد يشتمل أحد المركبات على ضمير على مذكور في مركب سابق عليه، نحو: «الصلاة نور، والصديق برهان، والصبر ضياء»، و«الأول ماله والثاني أهله والثالث عمله».

٤- الجملة المركبة: وهي الجملة التي تشتمل على مركبين إسناديين رئيسيين مع متعلقاتهما ولا يستقل أي منهما بنفسه؛ بل يكون كل واحد منهما مترتبًا على غيره ومتوقفًا عليه مثل: جملة القسم وجملة الشرط، وذالك نحو قولنا: «الله لأجتهدن» و إن تجلس أجلس».

٥- الجملة المتداخلة: وهي المتكونة من مركبين إسناديين أو أكثر، وكل واحد منهما يشكل عنصر مركب إسنادي آخر، نحو: «محمد أخوه فائز» و«الإنصاف قولك الحق».

٦- الجملة المتشابكة: وهي الجملة المكونة من مركبات إسنادية أو مركبات مشتملة على إسناد، وقد تلتقي فيها المركبة بالجملة المتداخلة بالجملة المزدوجة، نحو: «من يتصدق يبتغي وجه الله يقبل الله صدقته، ويجزل له الثواب».

يلاحظ على هذه التقسيمات التي أوردها «عبادة» أنها تنطوي على كثير من الغموض والتعقيد، فلو اكتفى بجعل الجمل المذكورة نوعين: بسيطة ومركبة لكان ذلك أقرب إلى الصواب.

ويرى «عطا محمد موسى» أن تدقيق النظر في هذه الأنواع التي قدمها «عبادة يجعلنا ندرك بسهولة أن هذه الأنواع هي ما أشار إليه النحاة، وعليه فإن الجديد الذي قدمه «عبادة» اقتصر على الإتيان بتسميات جديدة لا أكثر، وخير دليل على ذلك جملة «محمد فائز أخوه» فقد أطلق النحاة على هذا النوع من الجمل اسم (الجمل الكبرى)، فجاء «عبادة» واستبدل هذا الاسم باسم جديد وهو (الجمل المتداخلة) ومن ذلك الجمل المعطوفة نحو:

«طلعت الشمس»، و«توقف المطر»، فهاتين الجملتين جمعهما حرف عطف، لا جملة واحدة، ومن المتعارف عليه، حسب رأي عطا محمد موسى أننا نستطيع أن نعطف عددًا كبيرًا من الجمل على جملة أم، ولكننا لا نستطيع النظر إليها على أنها جملة واحدة، وعليه يرى أن مصطلح «الجملة المزدوجة أو المتعددة» لا يعد دقيقًا ولا مسوغ له.

أقسام الجملة عند خليل أحمد عمايرة:

يعد «خليل أحمد العمايرة» من ألمع الدارسين العرب في العصر الحديث، ومن أبرز أعلام الاتجاه التوليدي في الثقافة العربية، وقد استطاع «عمايرة» أن يبلور رؤية جديدة في التحليل اللغوي تخدم اللغة العربية فيستطيع المحلل اللغوي أن يحلل التراكيب اللغوية ليصل إلى كنه المعنى فيها، وأن يتعامل مع الكلمات في التراكيب على أنها المباني التي تندفق فيدرك المتكلم حينئذ غرضه من تركيبه، ويعرف السامع حدود مقصود المتكلم ومراده، وقد كان التفاته «عمايرة» إلى ما يسميه عناصر التحويل: الترتيب والزيادة، والحذف، والتنغيم، والحركة الإعرابية، تحويلًا للنظرية التوليدية التحويلية إلى مسار جديد يختلف عما كانت عليه، وتنطبق على اللغة العربية في البحث عن المعنى من غير إهمال للحركة الإعرابية.

وسيتناول الباحث منهج «عمايرة» من خلال الإفصاح عن آرائه في الجملة التوليدية والجملة التحويلية، وعناصر التحويل.

ينطلق «عمايرة من تعريف يرتضيه للجملة، فيرى بأنها: «الحد الأدنى من الكلمات التي لها معنى يحسن السكون عليه». وهذه تعد بالنسبة إليه الجملة التوليدية (النواة)، وتقع الجملة التوليدية في إطارين كبيرين هما: توليدية اسمية أو توليدية فعلية، ولكن إذا طرأ عليها عنصر من عناصر التحويل، فإنها تصبح جملة توليدية اسمية أو جملة توليدية فعلية.

وقد انطلق «عمايرة» من تصنيفه للجملة، وجعل لكل ضرب من ضروبها أطر محددة هي:

١- الجملة التوليدية الاسمية:

أ. اسم معرفة + اسم نكرة، نحو: محمد ذكي.

ب. استفهام + اسم معرفة، نحو: من الطارق؟

ج- شبه جملة + اسم نكرة، نحو: في الجامعة عميد.

٢- الجملة التوليدية الفعلية:

أ. فعل + اسم مرفوع (أو ما يسد مسده)، نحو: قف.

ب. فعل + اسم مرفوع + اسم (١) + اسم (٢) + اسم (٣)، نحو: دخل الطلاب إلى المدرج.

وهذه الفروع الخمسة يسميها «عمايرة» قواعد النحو التوليدي، ذلك أنها تعمل على ضبط الجملة التوليدية وترتيبها، ولذلك فإنه يرى أن أية قاعدة تقع ضمن هذه الأطر شعبة من قواعد النحو التوليدي، وقد قامت رؤيته هذه على ركيزتين أساسيتين هما:

١- أن هناك جملا تتحول إلى صور الكلام المعروف، ويتم وصفها وصفًا ظاهرًا يتتبع انتقال الجملة من بنية عميقة (تحتية) إلى بنية أخرى سطحية يريدها المتكلم ويعرفها السامع.

٢- أن للعربية كيانًا تركيبيًا مميزًا يتشقق إلى مسارين:

أحدهما: مسار يتفق وعلم اللغة العام، وهو ما ينسجم مع القواعد اللغوية العالمية (Universel rules).

وثانيهما: مسار خاص يقتضيه منطق العربية الذي لا يجاريه منطق آخر في غيرها.

أما الجملة التحويلية عنده، فهي الجملة التي جرى فيها شيء من التغيير في إطارها التوليدي الأصل، أي أن الجملة التحويلية = جملة توليدية + عنصر أو أكثر من عناصر التحويل.

ويفهم من هذا التقسيم الذي قدمه «عمايرة» أنه تقسيم معنوي دلالي يقوم على اعتماد صنفين أساسيين من الجمل، جمل أصلية منتجة، وجمل محولة عن الجمل الأصلية النواة، يعتمد في التفريق بينهما على درجة الإفصاح أو التوكيد (توكيد المعنى)، وقد تحمل كلتاهما صفة الاسمية أو الفعلية، والملاحظ على هذا التقسيم أنه جعل من الجمل الظرفية جملا توليدية اسميه، وكذلك الجمل الشرطية يعتبرها جملا تحويلية فعلية على أساس أن الجمل الشرطية هي في الأصل جمل توليدية فعلية، دخل عليها عنصر من عناصر التحويل وهو الزيادة.

الخاتمة:

حاولنا في هذا البحث أن نقدم فكرة عن أهم آراء النحاة القدماء، والاهتمامات لمجموعة من الدارسين المحدثين المهتمين بدراسة الجملة بشكل عام، والاسمية بشكل خاص، والتي تعتبر من أهم القضايا شيوعا من حيث بنيتها وما رافقها من جدل وآراء عند القدماء ومن تقسيمات للجملة الاسمية عند المحدثين ، من خلال تقديم وجهة نظرهم في دراسة الجملة الاسمية من حيث أهميتها وتقسيمها، مبرزين أهم ما أضافوه في دراستها، وأهمية ما قدموه. كما حاولنا في هذا البحث أن نبين خصائص نظام الجملة الاسمية من خلال أدوات النفي الداخلة على الجملة الاسمية،والتقديم والتأخير في العناصر الأساسية للجملة الاسمية إذ لا يمكن إجراء التقديم والتأخير إلا في مواضع محددة . هذا وإن اختلفت وجهات نظرهم وتعددت آرائهم فإنهم ينشدون هدفًا واحدًا، وهو فهم نظام العربية من خلال دراستهم للجملة الاسمية،، والنظر إليها على أنها وحدة الكلام الصغرى، أو الحد الأدنى من اللفظ المفيد، وتعددت تقسيماتها من باحث لآخر.

Abstract

Ancient grammatical description and modern linguistic usage in nominal syntax

By Nayel Abdel-Hamid Al-Awaimer

This research revolves around the nominal syntax between the old grammatical description and the linguistic use Modern and imbued with the views of ancient and modern grammarians in the structure of the nominal sentence The nominal sentence of various types and their multiple cases, trying to trace and investigate the structure of the nominal sentence Old and modern, and the most important thing decided by linguists in ancient times and agreed on the structure of the sentence, and what Accompanied by a change and controversy in the structure of the structure in terms of submission, delay and deletion, and then the presentation of the most important The opinions of a group of scholars interested in studying the nominal sentence in terms of importance and division Their views differed.

فهرس المصادر والمراجع

١. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (دط،دت).

٢. **نظام الجملة عند ابن هشام الأنصاري**: أحمد عوض باحميض،.

٣. **مُغْني اللبيب عن كتب الأعاريب**: ابن هشام.

٤. **الكتاب**: سيبويه،.

٥. **المقتضَب**: المبرد، (١٢٦/٤).

٦. **الأصول في النحو**: ابن سراج.

٧. **اللُّمَع في العربيَّة**: ابن جني.

٨. **البديع في علم العربية**: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرم، ط(١)، ١٤٢٠هـ.

٩. **الخصائص**: ابن جني، (١٩٧/١).

١٠ **المقتصد في شرح الإيضاح**: عبدالقاهرالجرجاني،(ت٤٧١)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٢م، (٣٢٨/١). وانظر: المرجع نفسه.

١١. **اللُّمَع في العربيَّة**: ابن جني.

١٢. **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**: أبو العرفان محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١)، ١٩٩٧م.

١٣. **لغة القرآن الكريم في سورة النور دراسة في التركيب النحوي**: صبري إبراهيم السيد.

١٤. **شرح ابن يعيش**: ابن يعيش.

١٥. **المفصَّل:** الزمخشري.

١٦. **حاشية الصبَّان**: أبو العرفان محمد بن علي الصبان، (٣٧٠/١)؛ شرح ألفية ابن مُعْطٍ: تحقيق: علي موسى الشومليّ، مكتبة المخريجي، الرياض، ط١، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

١٧. **هَمْع الهوامع:** السيوطي.

١٨. **شرح الرضيّ:** الرضى.

١٩. **شرح ألفيَّة ابن مُعْطٍ** .

٢٠. **الاختيارات النحوية لأبي حيَّان في ارتشاف الضرب من لسان العرب**: أيوب جرجيس عطية القيسي، (دط)، دار الإيمان للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٠م.
٢١. **شرح اللمحة البدريَّة في علم اللغة العربيَّة**: ابن هشام الأنصاري.
٢٢. **شرح المفصَّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**: مجد الدين القاسم بن الحسينبن أحمد صدر الأفاضل، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط(١)، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٠م.
٢٣. **شرح الكافية الشافية:** الرضيّ .
٢٤. **اختيارات أبي حيَّان في البحر المحيط**: القيسي.
٢٥. **شرح المفصل**: صدر الأفاضل.
٢٦. : **شرح شذور الذهب**: ابن هشام.
٢٧. **المساعد على تسهيل الفوائد**: بهاء الدين ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق .
٢٨. **الإيضاح في علوم البلاغة**: القزويني.
٢٩. **أساليب بلاغيَّة**: أحمد مطلوب.
٣٠. **النحو الوافي**: عباس حسن.
٣١. **مقومات الجملة العربية**: علي أبو المكارم.
٣٢. **من أسرار اللغة**: إبراهيم أنيس.
٣٣. **في النحو العربي نقد وتطبيق**: مهدي المخزومي، ط(١)، شركة ومطبعة البابلي الجلبي، مصر، ١٩٦٦م.
٣٤. **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**: محمد حماسة عبد اللطيف.
٣٥. **الخلاصة النحوية**: تمام حسان، ط(٢)، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤م.
٣٦ **اللغة العربية معناها ومبناها**: تمام حسان، (دط)، دار الثقافة، الدار البيضاء، (دت).
٣٧. **الجملة العربية، مكوناتها، أنواعها، تحليلها**: محمد إبراهيم عبادة.
٣٨. **محاولات التسيير النحوي الحديثة، دراسة وتصنيف وتطبيق**: حسن مناديل حسن العكيلي، ط(١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٢م.
٣٩. **المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي**: خليل أحمد عمايرة، ط(١)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣م.
٤٠. **في التحليل اللغوي،منهج وصفي تحليلي**: خليل أحمد عمايرة، تقديم: د. سلمان حسن العاني، (دط)، مكتبة المنار، الزرقا، ١٩٨٧م.
٤١. **الاتجاه التوليدي في النحو العربي الحديث، دراسة في فكر خليل أحمد عمايرة من خلال كتاب، في نحو اللغة وتراكيبها**: بوبكر زكموط، رسالة ماجستير مخطوطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠١٢.